

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة اكلي محند اولحاج البويرة

كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع



مطبوعة بيداغوجية تحتوي على مجموعة من المحاضرات في مقياس

النظريات السوسولوجية للجريمة موجهة لطلبة ماستر 1

تخصص علم الاجتماع الانحراف و الجريمة

إعداد الأستاذ: موسى معطوي

أستاذ محاضر – أ-

السنة الجامعية: 2023/2022

فهرس المحتويات	
المحاور	الصفحة
مقدمة.....	05.....

06.....	المحاضرة الأولى
06 .....	-مدخل مفاهيمي
07 .....	سيزارو بكاريا
09.....	المحاضرة الثانية
09.....	-النظريات البيولوجية العضوية التكوينية
09.....	-ماركو إيزيكيا لومبروزو المعروف ب : سيزارو لومبروزو
13.....	المحاضرة الثالثة
13.....	-إنريكو فيري و تفسير الجريمة
21.....	المحاضرة الرابعة
21.....	-رافائيل جاروفالو و تفسير الجريمة
26.....	المحاضرة الخامسة
26.....	-بنينو دي تيليو و تفسير الجريمة
30.....	المحاضرة السادسة
30.....	النظريات الاجتماعية السوسولوجية
30.....	-طارد قابريال و تفسير الجريمة
33.....	المحاضرة السابعة
33.. ..	-ادوين ساذولاند. الاختلاط التفاضلي في تفسير الجريمة
36.....	المحاضرة الثامنة
36.....	- ألبرت بون دورا -نظرية التعلم الاجتماعي وتفسير الجريمة
40.....	-نظرية التحكم و السيطرة في تفسير الجريمة
41.....	- إدوينليمرت-نظرية الوصم الاجتماعي و تفسير الجريمة
46.....	المحاضرة التاسعة
46.....	اميل دوركهايم في تفسير الجريمة
53.....	المحاضرة العاشرة
53.....	اللامعيارية و الشذوذ عند روبرت ميرتون في الجريمة
56.....	نظرية الروابط الاجتماعية و تفسير الجريمة

59.....	المحاضرة الحادي عشر
59.....	نظرية النواخذ المكسورة / نظرية الفوضى و تفسير الجريمة
63.....	نظرية التفكك الاجتماعي في تفسير الجريمة
66.....	المحاضرة الثانية عشر (ثلاثة اجزاء)
66.....	نظريه سيموند فرويد النفسية في تفسير الجريمة
71.....	نظرية كوهين في الثقافة الجانحة
89.....	المحاضرة الثالثة عشر
89.....	نظرية الاجهاد ل روبرت في الجريمة
94.....	المحاضرة الرابعة عشر
94.....	النظريات الماركسية في الجريمة
97.....	نظرية وليام بوجنز
104.....	المحاضرة الخامسة عشر
104.....	النظرية الكلاسيكية للإجباط
106.....	المحاضرة الختامية
108.....	قائمة المراجع
111.....	ملاحق

## مقدمة

تعتبر هذه المطبوعة البيداغوجية كمرجع لحقل نظري سوسيو-جنائي في تفسير الجريمة و كمحاولات و اجتهادات تتماشى مع برنامج عروض التكوين المتعلقة بتخصص علم الاجتماع الجريمة و الانحراف. و الذي بدوره يتضمن هذه المادة المدرجة كمادة سنوية للتدريس و أساسية في مستوى سنة أولى ماستر جامعي.

هذا و قد عمدنا الى تقديم شروحات إضافية لنظريات في الجريمة مع ترجمة العديد من المراجع الأجنبية الهامة قصد افادة الطالب بكل الأطروحات الجديدة في تفسير الجريمة لتحقيق تحصيل حقل تفسيري إضافي فقط و الوصول الى قراءة الظاهرة الإجرامية بشكل عام و دون إهمال المتغيرات الجديدة في حقل التفسير و التحليل الجنائي الحديث.

## المحاضرة الأولى. مدخل مفاهيمي

فترة طويلة ما قبل العلمية تسبق ولادة علم الجريمة وتنظيمه كتخصص في حد ذاته. على الرغم من أن تاريخ الفكر الإجرامي يبدأ مع الفلاسفة اليونانيين، إلا أنه فقط مع فلسفة التنوير ، مع مونتسكيو وفولتير وروسو ومع باكاريا الإيطالية بدأت طريقة جديدة لدراسة الظاهرة الإجرامية من خلال الطريقة التجريبية والملاحظة في الإعداد. وحدثت هذه الثورة المعرفية بشكل رئيسي مع الطبيب الإيطالي سيزارو لومبروزو، الذي نشر في عام 1876 L'uomo delinquente **الرجل المجرم**، وهو عمل يركز على وصف النوع الإجرامي الذي ميز ولادة علم الجريمة العلمي. كان من المقرر إكمال العمل اللومباردي من قبل أعمال إنريكو فيري ، أستاذ القانون وعالم الاجتماع ، مؤلف كتاب **علم الاجتماع الجنائي** الشهير 1881 ، ورافاييل جاروفالو، القاضي ، الذي أعطى كتابه ، بعنوان علم الجريمة 1885 ، وبالتالي فإن أصول علم الجريمة إيطالية ومنذ ذلك الحين لم يتضاءل الاهتمام بهذا التخصص في إيطاليا (Pinatel1992)،

و قد كانت المؤتمرات الدولية للأنثروبولوجيا الجنائية انطلاقا من روما 1885 ثم باريس 1889 ، بروكسل 1892 ، جنيف 1896 ، أمستردام 1901 ، تورينو 1906 ، كولونيا 1911 هذا وقد أسس بنينو دي توليو وهو طبيب روماني ، الجمعية الدولية لعلم الجريمة 1934 التي تنظم بانتظام مؤتمرات دولية روما 1938 ، باريس 1950 ، لندن 1955 ، لاهاي 1960 ، مونتريال 1965 ، مدريد 1970 ، بلغراد 1973 ، لشبونة 1978 ، فيينا 1983.

حقيقة أن دي توليو وكانيبيا طبيبان يجب ألا يجعلنا ننسى أن علم الجريمة كان، منذ ولادته، علما معقدا ومتعدد التخصصات، تم تطويره بدءا من الأنثروبولوجيا الطبية وعلم الاجتماع والممارسة القضائية، ولا يزال يحتفظ بروابط وثيقة جدا مع العلوم الجنائية والعلوم الإنسانية. علم الجريمة والعلوم الإنسانية. وخلال الفترة اللومباردية ، التي تمتد من عام 1876 إلى عام 1914 ، حيث أجريت دراسة الظاهرة الإجرامية من خلال نهج ثلاثي: بيولوجي واجتماعي. في الفترة ما بين الحربين (Pinatel1992)، حيث تم تأسيسه كتخصص في حد ذاته، ودخل مجال العلوم الجنائية ، وعلم الجريمة التحليلي النفسي. حدث الشيء نفسه في إيطاليا وبلجيكا لعلم النفس الجنائي، الذي تم رفعه إلى رتبة تخصص أساسي في علم الجريمة.

## سيزارو بكاريا Beccaria, Cesare

فقيه واقتصادي (ميلانو 1738 - 1794). من بين أعظم ممثلي فترة التنوير الإيطالي ترتبط شهرته بأطروحة *Dei delitti e delle pene* الجرائم و العقوبات التي نشرت في ليفورنو في عام 1764، والتي وضعت أسس العلوم الجنائية الحديثة. حيث يبني معايير قياس الجرائم ونسبة العقوبات على مبادئ فلسفة التنوير الفرنسية وعلى النظرية التعاقدية (ولا سيما نظرية جون لوك والنفعية). لذلك فهو يفهم الجريمة على أنها انتهاك للنظام الاجتماعي والعقوبة كدفاع عن هذا. ومن هنا جاء الجدل ضد عقوبة الإعدام "غير مفيد ولا ضروري" وفي تناقض مع المبدأ التعاقدية (بما أنه لا أحد لديه التخلي عن الحق في الحياة) الحياة والأعمال. هذا و تلقى تعليمه في بارما ، وتخرج في القانون في الجامعة من بافيا في سن ال 22 من عمره ، بعد قراءة كتاب مونتسكيو *Lettres persanes*، أصبح متحمسا للمشاكل الفلسفية والاجتماعية. وحفز على تكريس نفسه لمربط العلوم السياسية والاقتصادية ، وكتب بناء على نصيحة بييترو فيري، مقال *Del disordine e de 'rimedi delle monete nel stato di Milano* من الفوضى و الاضطراب للعملة المعدنية في ميلانو في عام 1762 . في منزل بييترو، بعد أن جاء لمناقشة مشكلة الحالة المؤسفة للعدالة الجنائية ، و تم تعيينه. للتعامل مع هذا الموضوع وكتب (1763-1764) الكتاب الشهير *Dei delitti e delle pene* الجريمة و العقاب. و لقي نجاحها هائلا تم تجديده من قبل أعلى الشخصيات في ذلك الوقت، و لم يكن هناك نقص في الانتقادات بما في ذلك انتقادات والده **فاتشيني** الذي اتهم في بعض آراءه بأنه أساء إلى الدين والسلطة السيادية.

و في عام 1768 شغل كرسي الاقتصاد السياسي (المعروف آنذاك باسم غرفة علوم التجارة) ، الذي أنشئ له ، في مدارس في ميلانو. و في عام 1771 انتخب مستشارا للمجلس الأعلى للاقتصاد وأخيرا في عام 1791 دخل المجلس العسكري لإصلاح النظام القضائي المدني والجنائي و لا تزال شهرته مرتبطة بعمل *Dei delitti e delle pene* ، والذي بالإضافة إلى ما تم شرحه بالفعل يتفوق أيضا في النقد الواضح للأساليب القضائية في ذلك الوقت (مثل التعذيب) التي يهيمن عليه التعسف ، ولا يستجيب لغاياته الخاصة.

و لم يبق المشرعون غير مبالين بل: شجعت كاترين الثانية من روسيا على إصلاحات مستوحاة بوضوح من عمل **بكاريا** كخبير اقتصادي . و له عمل آخر مثير للاهتمام هو *Ricerche intorno alla natura dello stile* 1770.

## المحاضرة الثانية.

### النظريات البيولوجية العضوية التكوينية

أ- ماركو إيزيكيا لومبروزو المعروف ب : سيزارو لومبروزو.

#### -تمهيد

تبدأ النظريات الأنثروبولوجية الحيوية في الانتشار مع التغلب على المذاهب التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية ومع انتشار العلوم الحتمية وتمثل محاولة أولى لشرح ، من وجهة النظر العلمية ، نشأة الجريمة والعوامل التي تدفع البعض إلى القيام بعمل إجرامي. ووفقا لهذا النهج ، لا يمكن لتفسير السلوك البشري أن يهمل الأبعاد الفسيولوجية والبيولوجية والأنثروبولوجية والعصبية للأفراد. في نهاية 1800 يتركز الاهتمام على الفرد ، ويبحث عن أسباب الجريمة والسلوك الشاذ مع سؤال متكرر **المنحرفون يولدون أو يصبحون منحرفين؟** كان سيزار لومبروزو أول من حاول الكشف عن إجابة تجريبية حول نشأة السلوكيات المنحرفة. في عمل "**الرجل المجرم**" لعام 1876، سجل بعض الملاحظات المنهجية التي أجريت من خلال قياسات "أنثروبومترية" على مواضيع مختلفة وعمل بصفة خاصة على جثث السجناء ورأى أنه من الممكن تحديد عناصر معينة من شخصية المجرم. وفقا لدراساته ، اختلف الجانحون في وجود تشوهات جسدية ذات طبيعة رجعية ثم وضع لومبروزو نظرية الجانح المولود، والتي بموجبها يمكن التعرف على المجرمين من خلال الشذوذ الجسدي، وهو أمر نموذجي للجانحين. ثم تركز هذه النظرية على نشأة الجريمة على العوامل الفردية الفطرية.

ووفقا للدراسات التي أجريت، فإن العلامات القاطعة للحالة الرجعية أو التنكسية النموذجية للجانح تتمثل في وصمة العار أو الوصمة؛ تشوهات أو تشوهات في الهيكل العظمي والجمجمة والوجه (مثل الأذنين الكبيرة والجمجمة العالية وعظام الخد البارزة والأنف الملتوي والحاجبين السميكين وارتفاع معدل تصبغ الجلد) ؛ غياب الندم. انعدام الأخلاق استخدام التعبيرات العامة ؛ وجود الوشم. القسوة. الغرور. السرعة في متعة الحواس. الصرع.

في أول تفصيل لنظريته ، توصل لومبروزو إلى تقدير أن 70٪ من المجرمين يندرجون في فئة الجانحين المولودين ، حيث تم انتقاده بشدة بسبب هذا البيان ، حيث أن النظرية لم تأخذ في الاعتبار العوامل النفسية والاجتماعية واستخدمت عينة محدودة من ناحية أخرى ، حدد 35٪ من المجرمين الذين ينتمون إلى فئة الجانحين المولودين ، وكان هؤلاء فقط أولئك الذين أبلغوا عن خمس صفات وليس واحدة فقط.(Aurora Rocca)2022.

وأضاف إلى هذه الفئة فئتين أخريين، هما المجرم المجنون والمجرم العرضي. الأول يعكس الرأي القائل بأن الجريمة شيء مرضي ويختلف عن المجرم المولود فقط لأن المرض العقلي أدى إلى طريقة مختلفة لتصوير الجريمة وتنفيذها. والثاني رجل عادي تأثر بالبيئة والظروف في ارتكاب الجريمة. مع هذه الفئة الأخيرة من المجرم العرضي، يقدم لومبروزو في نظريته المتغير الاجتماعي البيئي، مما يخفف من تسمية النظرية الحتمية التي تم تعيينها له في البداية، لكن العوامل الفردية الفطرية كانت دائما بارزة.

على الرغم من الانتقادات، التي نفتها الإحصاءات الجنائية، كان النموذج اللومباردي ناجحا للغاية، ولا سيما أنه أثر على تطور علم الجريمة، ليس فقط الإيطالية ولكن أيضا الأوروبية والعالمية.

حيث يتدفق الشغف بهذا الانضباط الجديد الذي قدمه في صفحات "الرجل المجرم" مما يتيح لنا الفرصة لفهم عديد مفاهيم ومقارنتها باستمرار، في كل فصل، خاصة مع النتائج العلمية الحالية والبيانات الإحصائية، وتعزيز حدس الباحث، بدلا من وصم الأخطاء والإكثار من الانتقادات، مع مراعاة السياق التاريخي والثقافي لإيطاليا، التي كانت سابقا في فترة من الحماس السياسي والقانوني والتكنولوجي والعلمي المكثف.

هذا و تتكون الأطروحة التي قدمها " لومبروزو" من ثلاثة فصول، أولها بعنوان "الرجل المجرم" حيث يتم تحليل الدراسات الأنثروبولوجية ل "الشذوذ الخلقى" الذي اكتشفه في الموضوعات التي تم تحليلها. وهو يتبع "المستوى التعليمي" أو العلاقة بين التعليم والجريمة من وجهة نظر الباحث مع مقارنات واسعة النطاق في الوقت الحاضر. في المقابل نجد النظريات المتعددة العوامل للتكامل النفسي البيئي في الفقرة 3 من الأطروحة التي قدمها سيزارو، بتكوين الأفراد الإجرامي، والتفاعل بين الفرد والبيئة. وتتناول الفقرة الرابعة الجنون الأخلاقي والجريمة لدى الأطفال، وهو مفهوم أساسي لسيزارو تعزى بموجبه الغرائز الإجرامية إلى عوامل وراثية، وبالتالي فهي موجودة بالفعل لدى الأطفال.

وينتهي الفصل الأول بالفقرة الخامسة التي تتناول موضوع العقاب والوسائل الوقائية للجريمة لدى الأطفال، وتتكون من رؤية لومبروزو فيما يتعلق بالعامل الوراثي للجريمة، والتدابير الواجب اتخاذها من قبل المجتمع، ومقارنتها والتعليق عليها فيما يتعلق بالمنهج الحديث. أما الفصل الثاني بعنوان التشريح المرضي والأنثروبولوجي للجريمة، فيبدأ بفقرة تشوهات الدماغ لدى الجانحين، التي وجدتها الملاحظات الأنثروبولوجية الحيوية للومبروزو و التي قارنها بالأهمية التشخيصية.

وتتناول الفقرة الثانية دراسة الجانحين، وهو أحد المفاهيم اللومبروزية التي يمكن بموجبها تحديد هوية المجرم من خلال بعض السمات الجسدية المميزة. ويلى ذلك أنواع المجرمين في الفقرة الثالثة، و التي حدد لومبروزو وفيري خمس فئات منها: المجرمون المولودون، والمجرمون المجنونون، والمجرمون المعتادون، والمجرمون العاطفيون، والمجرمون

المستعملون، وتتناول الفقرة الرابعة النظريات المتعلقة بالاحتمية البيولوجية والاحتمية الاجتماعية. (Fabiana2018).

أما الفصل الثالث حول بيولوجية وسيكولوجية المجرم بالميلاد المجرم، ووفقا لومبروزو، كانت الصفات الجسدية والسلوكية للإنسان البدائي، غير القادر على الاندماج في المجتمع المدني بسبب دافعه الإجرامي الفطري والجوهري. حيث توضح الفقرة المتضمنة انتحار المجرمين نتائج دراسات لومبروزو حول أسباب الانتحار وتوسعه بين المجرمين. وفي الفقرة الثالثة العود إلى الإجرام وأخلاق المجرمين، والتي تحلل أسباب العود إلى الإجرام، والتي اعتبر أهمها التردد بين السجناء في السجن، والتي لم يكن لها فائدة تصحيحية. و بعد أشار إلى الحالات السريرية الجانحة الصرعية والجانحة المجنونة في الفقرة الرابعة، و يوجد هناك بعض الأمثلة على الحالات السريرية التي حلها لومبروزو بين الصرع والجنون لدى المجرمين. وكان المصدر الرئيسي المستخدم في هذه الأطروحة هو كتابه "الرجل المجرم"، تم اختيارها بعناية وفقا لأصلتها بالموضوع الذي يغطيه كل فصل. ونظرا لاتساع نطاق بعض النظريات، رئي في بعض الأجزاء أنه من المناسب اختيار تخفيضات الرجل الجانح التي قامت بها جينا لومبروزو؛ المصادر المتعددة الأخرى مذكورة في البليوغرافيا، على وجه الخصوص، تم استخدام خلاصة علم الجريمة لجزء من النظريات متعددة العوامل للتكامل النفسي والبيئي. و إن طبيعة اختيار هذه الأطروحة للمبروزو تجعلنا نشعر بأنه مدفوع بالشغف نحو علم الجريمة، و الذي هو علم تجريبي في تطور مستمر. و عليه يمكن القول أن سيزارو لومبروزو هو الأب المؤسس لهذا الانضباط بشكل لا لبس فيه بالتأكيد.

.....

المحاضرة الثالثة.

## إنريكو فيري و تفسير الجريمة .

إنريكو فيري و هو المؤسس، مع سيزارو لومبروزو ، للتوجه الوضعي الذي اقترح اعتماد الطريقة التجريبية الإيجابية المناسبة للعلوم الطبيعية ، و حدد تمزقا معرفيا في العلوم الجنائية. حيث فهم فيري القانون على أنه علم اجتماعي. والنظام القانوني القائم على مراقبة المجتمع. والهدف من النظام الجنائي هو تحييد المجرمين من خلال منع الجرائم.

### حياته

فيري من أسرة متواضعة ، ولد في 25 فبراير 1856 في سان بينيديتو بو ، بالقرب من مانتوا. التحق بمدرسة فيرجيليو الثانوية في مانتوا ، حيث تابع دروس الفيلسوف الوضعي روبرتو أريغو. تخرج في القانون في بولونيا في عام 1877 ، مع بيترو إيلرو ، وناقش أطروحة نظرية العزو وإنكار الإرادة الحرة (نشرت في عام 1878). أكمل تعليمه من خلال حضور محاضرات فرانثيسكو كارارا في بيزا ، وجامعة السوربون في باريس. كما تابع محاضرات الطب الشرعي لسيزار لومبروزو.

وفي عام 1881 أصبح جزءا من هيئة تحرير المجلة التي أسسها ، "أرشيف الطب النفسي والعلوم الجنائية والأنثروبولوجيا الجنائية لخدمة دراسة الإنسان المغترب والجانح". بعد حصوله على التدريس المجاني في تورينو في عام 1880 ، أشار إيلرو ، الذي عين مستشارا للنقض إلى فيري لرئاسة القانون الجنائي في بولونيا. مع التمهيد البولونزي المعروف في 6 ديسمبر 1880 (الآفاق الجديدة للقانون والإجراءات الجنائية ، المطبوعة في عام 1881) ، وضع الأسس لإنشاء المدرسة الإيجابية ، ثم أعلن عنها رسميا في 18 نوفمبر 1882. و تم ذلك بناء على مبادرة من سيرافيني ، تم استدعاؤه بعد ذلك إلى بيزا لخلافة كرسي كارارا ؛ كما كان أستاذا حرا للقانون الجنائي ثم أستاذا متفرغا في جامعة روما ، حيث أسس في عام 1912 كلية التطبيق القانوني الجنائي (Monica Stronati 2012).

من 1895 إلى عام 1905 قام أيضا بتدريس دورات في الجامعة الجديدة في بروكسل وفي باريس. كمحام ، شارك فيري في العديد من المحاكمات الشهيرة ، بما في ذلك محاكمة توليو موري في عام 1905 ومحاكمة فيوليت جيبسون (مهاجم بينيتو موسوليني) في عام 1927 و في محاكمة فينتشنزو سابونارو في عام 1928. مع الدفاع ، في عام 1886 عن فلاح مانتوان .

هذا و اكتسب فيري "سمعة" اشتراكية" و انتخب نائبا، لكنه انضم إلى الحزب الاشتراكي الإيطالي (PSI) فقط في عام 1893. كسياسي ، تميز فيري ب "انعكاسات مذهلة في الموقف" ، لدرجة الوقوع "في الإطراء الفاشي. في الواقع، رفض أداة الصراع الطبقي، على أمل حدوث تطور لا يجبر الهياكل السياسية والاجتماعية، بهدف التقدم التدريجي للبشرية كما أخضع الاستراتيجيات السياسية لدعاية المنهج الوضعي، من أجل تجسيد الإصلاحات التي استجابت لفكرته عن العدالة الاجتماعية. كما دعم إنشاء مجلة " La scuola positiva nella

giurisprudenza penale" المدرسة الإيجابية في الفقه الجنائي في عام 1891. (التي غيرت اسمها عدة مرات) لغرض الدعاية لهذه الطريقة. في عام 1919 ، عين حافظ الأختام لودوفيكو مورتارا فيري رئيسا للجنة إصلاح قانون زانارديلي. و عين عضوا في مجلس الشيوخ في 2 مارس 1929 ، وتوفي فيري في روما في 12 أبريل من نفس العام ، قبل التصيب، كانت الدروس الأساسية لفيري هي دروس إيلرو حول الغرض الوقائي من العقاب. تقدم الأطروحة بالفعل الإحداثيات الأساسية لفكره ، بدءا عن إنكار الإرادة الحرة ، والتي جادل بها بدعم من السلطة القضائية لجيان دومينيكو رومانوسي . وباستثناء المسؤولية الأخلاقية، لم يكن فيري ينوي حظر القانون الجنائي، بحجة أن "مفهوم القانون لا علاقة له بالإرادة الحرة .

و بعد التجربة الباريسية ، التي جعلته على اتصال مع بعض المذاهب على أساس العقاب ، أقام فيري مع لومبروزو شراكة لم تفشل أبدا (على الرغم من أنه كان ينتقده في كثير من الأحيان) وقدر محاولته لإيجاد المفهوم الجديد للمسؤولية الاجتماعية علميا. وعلى صفحات المجلة اللومباردية، عهد فيري إلى حجر زاوية أخرى في فكره، نتيجة لإنكار الإرادة الحرة و منع الجرائم من خلال البدائل الجنائية، أو الإصلاحات الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من تطبيق العقوبات. وأرجع فكرته عن الوقاية إلى قراءته الشخصية للرومانوسي، أي إلى الإصلاحية المعتدلة والبراغماتية، بهدف "التطور بدون قفزات"، وهي سمة مميزة ل "القانون الانتقائي".

كما كان فيري ينوي إيجاد اتجاه جديد داخل التقاليد القانونية الإيطالية ، مشيرا إلى الأسباب التاريخية لوجود المدرسة في إغلاق "الدورة العلمية المجيدة" للمدرسة الكلاسيكية ، والتي كان لها "توجه نظري: دراسة مسبقة للجريمة ، ككيان قانوني مجرد و اقترحت مدرسة فيري الجديدة تطبيق الطريقة التجريبية لدراسة الجرائم والعقوبات في دراسة الجريمة، كظاهرة طبيعية وكإجراء ملموس، كان يفضل البعد الممارس للقانون وتشكيل القضاة في مواجهة "الرجل الحي" الذي سيحاكم، لا يتلقون سوى القليل من الدعم من المفاهيم "حول الصفات القانونية للجريمة" في المدرسة الجديدة ودعاية المنهج التجريبي بعد إصدار قانون العقوبات زانارديلي، ركز فيري جهوده على الدعاية للمبادئ الوضعية بين الجوانب العملية للقانون، وكما ذكرنا، أيد مبادرة جوليو فيوريتي لإعطاء الحياة لمجلة "La scuola positiva"، بعد أن فهم كم كان الأمر يستحق "أوقية من الممارسة أكثر من قنطار من النظرية.

بعد استراحة صياغة علم الاجتماع الجنائي (1892) ، الطبعة الثالثة من عمله الأساسي ، الأفاق الجديدة للقانون والإجراءات الجنائية (1881) ، في عام 1893 ، عاد فيري للمشاركة في المجلة ، التي سيكون مسؤولا عنها وحده من عام 1895 ، مما يجعلها جهازا للدعاية للمنهج التجريبي في المجال الإجرامي.

و في عام 1893 انضم إلى الحزب الاشتراكي الإيطالي (PSI)، و وصف نفسه بأنه تلميذ كارل ماركس ، لكنه اقترب من النظريات الماركسية من خلال قراءة توسط فيها أخيل لوريا ، صديقه من المدرسة الثانوية ، والتطورية. خصوصا .

وتصور فيري تطورا يهدف إلى تقديم إلى الأجيال القادمة أكثر من كونه يهدف إلى حل المسألة الاجتماعية المعاصرة. في عام 1894 ، بسبب عضويته في PSI ، فقد كرسي بولونيا. ومع ذلك، شكل فيري "تهديدا" أكثر من أي شيء آخر ل "الرسالة المناهضة للشكالية والمناهضة للعصبة والفردية. رسالة استوعبها، على سبيل المثال، جياكومو فينيزيان بشأن موضوع المسؤولية المدنية .

بالإضافة إلى المجلة ، انتخب فيري الكرسي كمكان مثالي للدعاية الوضعية القانونية. ومع ذلك ، لم تكن مسيرته الأكاديمية خالية من العقبات ، بدءا من التدريس المجاني في تورينو ، الذي أراده روجيرو بونغي ودافع عنه ضد تيرينزيو ماميانى. كما عوض فيري عن هذه العقبات بموهبته الخطابية الخاصة وبالمنبر الذي قدمته التجارب الشهيرة لنشر نظريات المدرسة (Monica Stronat2012).

لقد كان الدفاع عن فلاحي مانتوان ، في عام 1886 ، حاسما لدخول فيري في الحياة السياسية النشطة. في خطابه للترشح للانتخابات ، دعا إلى المثل الأعلى "للفاق بين جميع الطبقات الاجتماعية" ، من أجل تحقيق "الديمقراطية الحقيقية ، وهي الأخوة الإنسانية".

و كمراقب مخلص لمجتمع معقد ، استخدم فيري استعارة النحل والخلية في عدة مناسبات لوصف مواضيع القانون المختلفة التي يمكن مقارنتها بمجموعة من تعدد الوجوه ، بقدر ما يوجد أفراد ، يشكلون الدولة أو بالأحرى الإنسانية وكما هو الحال في نتاج العسل للنحل ، تصبح الخلايا، التي تصنعها أسطوانية ، بالضغط المتبادل منشورية ، وبالتالي فإن المجالات يتم تحويلها إلى العديد من تعدد الوجوه ، للقيود المتبادلة والضرورية في حالة المجتمع المدني. وهنا مفهوم القانون، وهو حرية مادية محدودة، ولا يقوم على الإرادة الحرة، بل على ضرورة العلاقات الخارجية الفردية والاجتماعية .

فيري و منذ الدفاع عن فلاحي مانتوان، أشار إلى طريق التعاون، باعتباره تطورا طبيعيا لحركات المقاومة ، وفي عدة مناسبات دعم وشجع مبادرة المجتمع المدني، وخاصة في شكل تعاون، يفهم أيضا على أنه أداة للتهدئة الاجتماعية، لأنالعمال مثل النحل. هادئة ومثمرة من الخير عندما يضطرون إلى العمل، مضطربة وربما خطيرة عندما يحكم عليهم بالكسل القسري.وفي عام 1891 كان عضوا في اللجنة الفرعية للتعاون برئاسة وزير الخزانة لويجي لوزاتي.

في عام 1898 ، ألقى القبض على ليونيدا بيسولاتي ، وتولى فيري إدارة "أفانتي" ، التي شغلها من عام 1903 إلى عام 1908 ، وهو العام الذي ترك فيه منصبه لعقد سلسلة من المؤتمرات في أمريكا اللاتينية. شهد عام 1908 أيضا عام تراجع في الحزب الاشتراكي ، ولكن ليس في المشهد القانوني. في عام 1912 أعطى الحياة لمدرسة التطبيق القانوني الجنائي ، من أجل

إعطاء مضمون للفكرة الأصلية للوضعيين عن "التلوث الاجتماعي الأنتروبولوجي" الضروري ، والحاجة إلى التعامل مع الإصلاحات القضائية والسجون .

جاءت الفرصة لإظهار التطبيقات القانونية للعقيدة الوضعية في عام 1919 ، عندما ، كما ذكرنا ، عين حافظ الأختام مورتارا فيري رئيسا للجنة إصلاح قانون زانارديلي. في عام 1921 قدم فيري مع تقريره مشروع قانون العقوبات الإيطالي الذي ، ترجم إلى عدة لغات ، و أثر على العلم والتشريعات في أوروبا وأمريكا.

وأشار إنريكو دي نيكولا ، عضو اللجنة مع فيري ، إلى الخلافات "البغيضة والغاضبة" التي رافقت وأحيانا حلت محل "الحجج الصحيحة والأسباب الوجيهة" للمدارس العقابية. هذا التمثيل العدوانى للصراع ، يتفق مع السياق الفعلي للمواجهة ، الذي تغذيه أيضا الأساليب اللغوية في ذلك الوقت. ومن المؤكد أنه "تم مواجهة خيارين بشأن محتويات علم جديد للتشريعات الجنائية

ومع ذلك ، هناك خطر "من الظهور بمظهر تخطيطي لبانوراما معارضة متبلورة بين مختلف "الخدع" للقانون الجنائي" ، لأن الصورة كانت معقدة ، "بالتأكيد لا يمكن اختزالها إلى الجانب الوحيد - حتى الموجود - لمجرد المعارضة بين الاتجاهات المختلفة.

و قدم الجانبان تماثلات أساسية ، أيضا لأن الاتجاه الإيجابي الجديد ، من أجل القدرة على تفسير العصر بالنسبة للرؤية المتكاملة لعلم العقوبات التي كان حاملها ، فقد مثل "تعبيرا محدثا تاريخيا عن القانون الجنائي المدني الإيطالي (والأوروبي). أي ذلك التقليد الذي جعل من الكرسي والمنتدى مكانين حاسمين للوظيفة العامة للإصلاحية الجزائية ، معتبرا إياهما لحظات مميزة من العلاقة بين العلم والمجتمع. (Monica Stronat2012).

وبعيدا عن الرؤية القصيرة النظر للنقاش الدائر في ذلك الوقت ، وغير المتوازنة بشأن المشاكل الداخلية المتعلقة بالتدوين الوجدوي ، كان للأسئلة نطاق أوروبي وتتعلق بأساس النظام القانوني الليبرالي البرجوازي ذاته كالبعد الفردي ، ومركزية المشرع ، وحصريّة المصدر التشريعي ، ودور العلوم القانونية والقضاة .

أراد فيري أن يختتم "حياته العلمية ، مبينا التطبيقات القانونية لتلك المذاهب الإيطالية أصلا وبصراحة" ، وتناول أيضا مسألة تعسف القاضي ، التي لم يعتبرها مقبولة. لأن النظام الداخلي هو الضمان الأسمى لحقوق الإنسان والمواطن الذي كجائح وأيضا كمدان ، لا يزال يحافظ على الحقوق الأساسية غير الملموسة للشخص البشري . ولن يضطر القاضي ، بالنسبة لفيري ، إلى تجاوز حدود القانون ، ولكن ضمن الحدود القانونية لن يكون من الممكن أن يسلب من القاضي نطاقا معيناً من الصلاحيات ، لأنه بخلاف ذلك سيتم تخفيضه إلى عداد ميكانيكي لقياس الجرعات الجزائية.

كان فيري يأمل في قضاة قادرين على تقييم خطر الجانح اجتماعيا وقانونيا، ولوقف مخاطر التعسف، أو "المساس بالضمانات التي لا رجعة فيها للحق الفردي، الذي احتلته المدرسة الجنائية الكلاسيكية"، لم يعد يعتمد على نظام العقوبات الثابتة وعلى القاضي . ولكن في سلسلة من التدابير، بما في ذلك مسؤولية القضاة المتخصصين في التخصصات الجنائية. لذلك آمن فيري بتدريب الفقيه وكان هذا هو معنى إنشاء مدرسة التطبيق القانوني الجنائي وجهازها الصحفي من عام 1913 ، وورد هذا كما اشرنا إليها سابقا في مجلة " La scuola positiva organo della scuola d'applicazione giuridico-criminale مجلة جامعة روما.

الصياغة التقنية والقانونية للقانون الجنائي الوضعي والحالي، والمعرفة العلمية، وليس مجرد التجريبية، لنظام القانون الجنائي كما هو، بموجب القوانين التي تحكمتها. في السنوات ما بين القرنين التاسع عشر والعشرين ، وقف فيري ضد المراسيم التحريرية للجنرال لويجي بيلو (رئيس المجلس من 1898 إلى 1900) ، وأعلن نفسه ملاحظا إن حدثت تجاوزات القوانين والمحاكم الاستثنائية للدفاع الطبقي تحت ستار الدفاع الاجتماعي دون تواطؤ أو تأثير من المذاهب الوضعية (Monica Stronati 2012). اعتقد فيري، على الرغم من عدم إعلانه نفسه فاشيا، أن يرى في موسوليني إمكانية لتنفيذ إصلاحات وضعية ومواجهة الصراع الطبقي، و الذي اتخذ في تلك السنوات أشكالا حادة أيضا، كما في حالة مقتل كوستانتينو سيمولا وماريو سونزيني (الذي وقع في تورينو في 23 سبتمبر 1920، أثناء احتلال المصانع.

في الجريمة يرى فيري ، أنها ثمرة حتمية لعوامل معينة ، و تبعا لذلك ، فهو يؤمن بحتمية الجريمة ، شأنه في ذلك شأن أنصار المدرسة الوضعية التي تنكر حرية الاختبار لدى الفرد و تراه على العكس ، مسيرا بظروفه الداخلية العضوية و النفسية ، و كذلك بالعوامل الاجتماعية المحيطة به ، و من هذا المنطلق ، يرجع فيري السلوك الإجرامي إلى عوامل فردية و أخرى خارجية . فالعوامل الفردية ، ترتبط بشخص المجرم و هي لصيقة به ، و منها ما يتعلق بالتكوين العضوي للفرد ، و منها ما يرتبط بتكوينه النفسي ، و منها ما يرتبط بخصائص شخصية ، كالجنس و السن. أما العوامل الخارجية - فهي بدورها ترتبط بالوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد ، كالبيئة الأسرية و نظام التعليم و التنظيم السياسي و الاقتصادي ، كما تكون أيضا على شكل عوامل طبيعية ، كالمناخ و الإنتاج الزراعي و طبيعة التربة . و يخلص فيري ، إلى أن ارتكاب الجريمة بالنسبة للفرد ، ينتج من تفاعل العوامل الداخلية و الخارجية بمختلف أنواعها ، أما بالنسب لتفسير حركات الإجرام في المجتمع ، فهو يرى انه يكون نتيجة

تضافر عدة عوامل في المجتمع و خلال مرحلة زمنية معينة ينشأ عنها ما اسماه بقانونالإشباعالإجرامي ، ( أمال مرشدي2017) و مؤدى هذا القانون ، أن تضافر عوامل اجتماعية و طبيعية معينة بعوامل فردية خاصة ببعض الأشخاص ، من شأنه أن يفرز في مجتمع معين عددا من الجرائم . و يصنف فيري المجرمين إلى فئات متعددة ، فهم ليسو على نمط واحد ، لكونهم يختلفون باختلاف شذوذهم البيولوجي و الاجتماعي ، فهناك المجرم المجنون الذي يصاب بمرض عقلي يفقده الإدراك و يدفعه إلى ارتكاب الجريمة نتيجة ذلك ، و هناك المجرم بالميلاد الذي يشبه إلى حد بعيد النموذج الذي قرره لمبروزو مع تركيز الأول على صفاته النفسية ، و هناك المجرم المعتاد الذي يرتكب أكثر من جريمة و يصبح محترفا و لا يستطيع أن يتحول عن السلوك الإجرامي بسبب اعتياده - و هناك المجرم بالعاطفة الذي ينصف بالانفراد الشديد و المزاج العصبي و الطبيعة الدموية ، و يرتكب الجريمة بدافع الكره او الحب او الغضب او الغيرة و يندم و يلوم نفسه على ذلك ، و قد يصل به الامر الى الانتحار ، و هناك المجرم بالصدفة الذي ينتفي لديه الميل للجرام ، و لكنه قد يرتكب الجريمة بسبب ضعفه في عدم القدرة على مقاومة ظروف معينة.

.....

#### المحاضرة الرابعة.

##### رافائيل جاروفالو و تفسير الجريمة

ولد في نابولي في 18 نوفمبر 1851 من قبل جيوفاني ، من عائلة من أصل كاتالوني ، وكارولينيا زيزا دي زابونيتا.بعد الانتهاء من دراسته في القانون في عام 1872 ، في عام 1874 دخل القضاء وبقى في نابولي ، أولا في مكتب المدعي العام للمقاطعة ، ثم في مكتب المدعي العام لمحكمة النقض. و خلال العام نفسه، تم تعيينه مؤقتا في وزارة العدل حيث درس الأدب القانوني الفرنسي، وقبل كل شيء، الأدب الألماني. أظهر جاروفالو أنه يقدر النظرية، والتي تتناسب مع خطورة الجرائم وفقا للدافع، أو السبب، الذي يحدد الفعل وليس فيما يتعلق بوجود سبق الإصرار.

وبعد بضع سنوات، نشر ترجمة لكتاب بللغة الألمانية Das Verbrechen des Mordes und die Todesstrafe "جريمة القتل لعمد وعقوبة الإعدام" من تأليف Holtzendorff في برلين 1875. و تم إهداءه إلى مانشيني ثم وزير الأختام.

حيث وفي المقدمة، سلط الضوء كجزء أكثر صرامة علميا من المجلد، على الفصل الذي استند فيه المؤلف على غرار ما درسه مانشيني من كرسي القانون والإجراءات الجنائية في جامعة روما إلى تحديد خطورة الجريمة على دوافع أخلاقية، متغلبا على المعيار القائم على سبق الإصرار والترصد، حيث رأى أنه من غير المقبول الاستنتاج القائل بأن القتل العمد كان ينبغي اعتباره أكثر خطورة من جريمة قتل غير متعمدة. مع سبق الإصرار والترصد، مهما كانت الأسباب التي تحدد الحقيقة في حالة واحدة .

هذا وبعد الانتهاء من مهمته في الوزارة ، من العام التالي ، انتقل جاروفالو برتبة مساعد ، إلى المحكمة المدنية في نابولي ، وتولى مهنة دائمة في القضاء ، و لم يتخل أبدا عن نشاط الدراسة

والبحث. في هذا السياق ، تتم مقارنته تقليديا بسيزارو و فيري . و من بين مؤسسي المدرسة الإيجابية الوضعية للقانون الجنائي ، وهو موضوع حصل عليه، في عام 1891 في جامعة نابولي ، إلى جانب التدريس المجاني للإجراءات الجنائية.

ومع ذلك، تباهى جاروفالو بأولوية زمنية لنشره في عام 1877 في صحيفة نابولي عن التخفيف من جرائم الدم، وبعد ذلك بقليل، عن معيار إيجابي للعقوبة. في هذا العمل الأخير الذي تمت مقارنته صراحة ، في المقدمة ، بالعقيدة الوضعية للفرنسي الفيلسوف ألفريد فويي Alfred Fouillée و الذي يرتبط معيار تحديد العقوبة بخوف الجاني الذي يمكن استنتاجه من الجرائم المرتكبة ، والتي تشكل نتيجة لخطورة إجرامية موضوعية ، متدرجة على الإنذار الاجتماعي الناتج عن الحقيقة ، وخطورة ذاتية ، تتوقف على ميل الجاني الخاضع لارتكاب جرائم أخرى لاحقاً. ومن ثم، فقد تجاوز الفريق المعايير التقليدية التي تقيم الجرائم على أساس العلاقة الموضوعية المتبادلة بين الضرر الناتج ومقياس العقوبة، متأثراً جزئياً بمفهوم احد العقوبات بوصفها قوة مضادة كلما كان الدافع إلى الجريمة أكثر عنفاً، ولكنه أخضعها للبحث عن الخطورة النسبية للجريمة فيما يتعلق بشخصية الجاني على حد سواء، والملاحظة العلمية للحقائق والتحقيق الإحصائي.

ولا يزال المنهج الوضعي يستند إلى الكتابات العديدة التي كرسها جاروفالو لمسائل معينة تتعلق بالقانون الجنائي، خاصة حول ضحايا الجريمة، وجبر الضرر لضحايا الجريمة، و ما إذا كان ينبغي اقتراح تدابير لضمان جبر الأضرار الناجمة عن الجريمة وتعويض ضحايا الأخطاء القضائية على نحو أفضل وتعويض ضحايا الأخطاء القضائية وتعويض ضحايا الجرائم. 1901.

وشكل فيها متغير ضحايا الجريمة كرقم مساعد للعقوبة باقتراحه بالنسبة للجرائم البسيطة، بدلا من أحكام السجن القصيرة جدا، و اشار جاروفالو الى العقوبة عبر دفع تعويض في شكل غرامة لصالح المخالف والنص على وسائل إلزامية نشطة للدفع، وكلاهما وقائي، مثل الحجز الاحترازي للأصول أو التسجيل التلقائي للرهن العقاري على الممتلكات غير المنقولة، القابلة للتنفيذ ، مثل بيع البضائع لصالح المخالفين أو ضريبة الاستقطاع على الأجور التي يتعين دفعها في صندوق خاص من قبل أرباب العمل. وبالتالي، انتهى جبر الضرر لضحايا الجريمة إلى لعب دور اجتماعي إلى جانب العقوبة التي كان من الصعب التوفيق بينها وبين التمييز التقليدي بين الملاحقة الجنائية، و الموضوعية لحماية المصلحة الجماعية، ودعوى التعويض عن الأضرار التي يمكن أن يتدخل هدفها أيضا في التخلي عن الطرف المتضرر أو المعاملة.

وفي عام 1889، نشر جاروفالو، الذي شغل منصب رئيس المحكمة المدنية في نابولي، بالاشتراك مع كاريللي في دراسة *Dei recidivi e della recidiva nel Completo trattato teorico e pratico di diritto penalty* و التي حررها بميلانو 1888، والتي نظر فيها، كجزء لا يتجزأ من نظرية العقوبة، في قضية الإدانات اللاحقة التي أبلغ عنها نفس

الموضوع، حول المذنب بارتكاب جرائم مختلفة ، ولأنه يدل على استمرار الاتجاه الجنائي لدى مرتكب الإجراءات ذات الصلة جنائيا.

في هذا الصدد، أظهر جاروفالو أنه لا يشاطر منهجيات قانون زانارديلي التي تشير إلى "العود إلى الإجرام"، في حين أنه كان من الأفضل لجاروفالو العودة إلى لقب "المجرمين المعتادين". وفي الواقع، أشار في تلك الصفحات فكرة العود إلى الإجرام بأنها تجريدية وتبجيل للمدرسة الكلاسيكية للقانون الجنائي، لأنه كان ينبغي في الحكم، النظر في تكرار الجرائم مع تقييم شخصية صاحب البلاغ كتعبير عن الميل إلى الانحراف. و أيد بقوة تطبيق أقصى درجات الصرامة في قمع الجرائم وشارك كمحافظ متحمس في النقاش الدائر حول إلغاء عقوبة الإعدام من النظام القانوني الإيطالي الذي سبق سن قانون زانارديلي. مع نشر ورقة *Contro la corrente " ضد التيار " في نابولي سنة 1888*

كما كان ينوي أن يستمد من الأنثروبولوجيا وعلم النفس الجنائي أسباب الحفاظ على عقوبة الإعدام و اعتبر غريزة الصلاح و الخلقية في الإنسان ذات صلة ضئيلة. مستمدا منها الشذوذ النفسي لأولئك الذين لم يظهروا اضطرابا للألم الذي يلحق بالآخرين و المشار إليها بعاطفة الشفقة و الرحمة(معتوق 2007). و صنف هذه المواضيع على أنها تصنيف للعرق لا يمكن التدخل فيه من خلال التعليم، وبالتالي لا يمكن تعديله ولذلك اعتبرت عقوبة الإعدام الأداة القمعية الوحيدة المناسبة حقا للحفاظ على المجتمع المدني، وعزا إليها أيضا وظيفة تحسين النسل المتمثلة في القضاء على الأفراد غير الطبيعيين نفسيا، و الحاجة إلى اللجوء إلى قمع الجاني في حالات القتل المقيدة بقسوة استثنائية والتي لا يزال من الممكن فيها بغض النظر عن التحقيق في سبق الإصرار والترصد، و العثور على الشذوذ النفسي لأولئك الذين ارتكبوها. في هذا السياق، حكم جاروفالو على عدم دقة إدانة علم الجريمة الذي يعتقد أنه يمكن أن يحدد النوع الجانح بخصائص فيزيولوجية خارجية وأصر على الحاجة إلى تحرير خطة التحقيق من دراسة التشريح *Anatomy study*. و أيد الحاجة إلى وضع علم النفس الجنائي في المقام الأول في مجال الأنثروبولوجيا الجنائية.

في شتاء عام 1896 ، بينما كان المدعي العام للملك في كاستيغليون دي لي ستيفير ، عاد جاروفالو للعمل في وزارة العدل ، وهذه المرة كرئيس للمكتب التشريعي في نفس العام أكمل عمله الأكثر شهرة، **علم الجريمة criminology** كدراسة عن الجريمة وأسبابها ووسائل قمعها في تورينو 1885، التي ظهر فيها مفهوم العزو الذي أصبح الآن منفصلا تماما عن المسؤولية الأخلاقية الفردية لصالح منهج حتمي، يستند إلى الملاحظة النفسية والأنثروبولوجية للجانح والظروف الخارجية للجريمة.

ووصلت مسيرته إلى المهنية في الجهاز القضائي إلى أعلى المستويات حيث عمل مستشار محكمة النقض في روما في عام 1902 ورئيس قسم محكمة الاستئناف في نابولي في العام التالي؛ و محام عام في محكمة النقض في روما عام 1911، ثم رئيس غرفة النقض عام

1913 في 23 ديسمبر و في عام 1915 تم تعيينه مدعيا عاما في محكمة النقض في تورينو، ثم انتقل بنفس المنصب إلى نابولي من 24 ديسمبر 1919. و في 1 مايو 1920 أصبح أول رئيس حتى 31 يناير 1922 عندما تقاعد بناء على طلب لبلوغه الحد الأدنى للسّن. و عين عضوا في مجلس الشيوخ في 4 أبريل 1909 .

في مجلس الشيوخ، في 15 ديسمبر 1914 ، أعلن نفسه عن حياد إيطاليا. وفي خطاباته الأخرى، تناول مسائل قانونية بارزة، تتعلق ليس فقط بمسائل القانون الجنائي مثل الخطاب الذي ألقاه في جلسة 5 جوان 1929، ثم نشر بشأن الجريمة والتشريع الجنائي، في روما 1929، و بمسائل القانون المدني على سبيل المثال الخطاب الذي ألقاه في 12 جوان من العام نفسه، محافظ ، معارض بشدة للاشتراكية ، في المقابل كان قد التزم بالفاشية منذ بداياتها و توفي في نابولي في 18 أبريل 1934.

.....

## المحاضرة السادسة

### النظريات الاجتماعية السوسولوجية.

### طارد قابريال و تفسير الجريمة.

عالم اجتماع وعالم جريمة فرنسي (سارلا، دوردوني، 1843 - باريس 1904). من التدريب القانوني، حقق سمعة مع نشر *Les lois de l'imitation* في عام 1890 . جادل طارد بأنه في التقليد توجد صيغة الحياة الاجتماعية ، التي سيتم تنظيم مسارها عن طريق الاختراع والتقليد، وهما الينابيع العظيمة للبشرية. و أن الظاهرة الاجتماعية الأولية هي الاقتراح الذي

ينتقل من المخترعين (الشخصيات الرائعة) ، والتي بموجبها تقلدهم الجماهير وتكررها. من منافسة الاختراع والتقليد تنشأ أشكال اجتماعية. و هذا ما اشار اليه العلامة عبد الرحمان ابن خلدون في " ان المغلوب مولع بتقليد الغالب" .

### حياته

درس القانون في تولوز وباريس. كان قاضيا من عام 1869 إلى عام 1894 ، وكان آنذاك ، حتى وفاته ، مديرا لقسم الإحصاءات الجنائية في وزارة العدل. في عام 1900 تم تعيينه أستاذا للفلسفة الحديثة في "كوليج دو فرانس" ودعي ليكون جزءا من أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية.

### نظريته

لشرح التقدم الاجتماعي والتكامل والتكيف، وكذلك انتقال وديمومة الأشكال الاجتماعية (العرف والتقاليد والأزياء)، افترض طاردا آلية تقليد الاختراع. وفي حين أن عدد الاختراعات البشرية غير محدود عمليا، فإن عددا قليلا جدا منها ينجح في تأكيد نفسه؛ وهذا يحدث من خلال العملية المقلدة، التي تم تصورها على غرار عملية طبيعية (موجات متحدة المركز تنتشر من مصدر في وقت لاحق ، قدم طاردينا إلى جنب مع الاختراع والتقليد أيضا المعارضة (والصراع). ويمكن اعتبار مساهماته الأكثر تحديدا في علم الاجتماع السياسي (العلاقة بين النخبة والجماهير ومشكلة السلطة). ومن المثير للاهتمام أيضا مقالاته حول علم النفس الاجتماعي مع الإشارة إلى الاقتصاد ، ولكن قبل كل شيء عمله كعالم جريمة مهم ، حيث استخدم بمهارة الإحصاءات كوسيلة للتحليل، وانتقد النظريات البيولوجية (خاصة تلك الخاصة بسيزارو لومبروزو حول أصل الجريمة، مما يدل على طبيعتها الاجتماعية وفي الوقت نفسه يدعم مسؤولية الفرد.

فالجريمة، هي أن الفرد لا يتورط في الجريمة نتيجة ميول ذات أصول عضوية نفسية، بل يقع فيها بسبب مؤثرات نفسية، كالتوجيه والإرشاد والإيعاز كما اشرنا؛ فمن يسرق أو يقتل مثلا لا يقوم إلا بتقليد شخص آخر فعل ذلك قبله. و أضاف طارد إلى فكرته حول التقليد، دراسته عن المجرم المعتاد، وهي دراسة عملية أغنت علم الإجرام، خصوصا وأنه نظر إليه كمجرم لا أمل في إصلاحه، ولا حتى التلطيف من حدته، لاعتياده العيش بدون شغل وبدون عقاب.

### مؤلفاته

*La criminalité comparée* (1866).

*La philosophie pénale* (1890).

*Les transformations du droit* (1893).

*La logique sociale* (1894).  
*Essais et mélanges sociologiques* (1895).  
*Fragment d'histoire future* (1896).  
*L'opposition universelle* (1897).  
*Études de psychologie sociale* (1898).  
*Les lois sociales* (1898).  
*Les transformations du pouvoir* (1899).  
*L'opinion et la foule* (1901).  
*Psychologie économique* (2 voll., 1902)

المحاضرة التاسعة.

## إميل دوركايم و تفسير الجريمة.

\*الجريمة، ظاهرة طبيعية" 1894

\*الجريمة أمر طبيعي، لا يخلو أي مجتمع منها هذا هو أول دليل متناقض على أن التأمل الاجتماعي يسلط الضوء عليه.

\*إذا كانت هناك حقيقة واحدة يبدو طابعها المرضي لا جدال فيه ، فهي جريمة. يتفق جميع علماء الجريمة على هذه النقطة. إذا فسروا هذا المرض بطرق مختلفة ، فإنهم يجمعون على الاعتراف به. غير أن المشكلة تحتاج إلى معالجة أقل سرعة.

\*دعونا نطبق القواعد السابقة. ولا تلاحظ الجريمة في معظم المجتمعات من هذا النوع أو ذاك فحسب، بل في جميع المجتمعات من جميع الأنواع. لا توجد حالة لا يوجد فيها إجرام. إنه تغير الشكل، والأفعال المؤهلة لذلك ليست هي نفسها في كل مكان ولكن، في كل مكان ودائما، كان هناك رجال يتصرفون بطريقة تجذب القمع الإجرامي عليهم.

\*وإذا كان معدل الجريمة، أي نسبة الجريمة السنوية بسبب عدد السكان، يميل إلى الانخفاض على الأقل، مع انتقال المجتمعات من الأنواع الدنيا إلى أعلى الأنواع، فقد يعتقد المرء أن الجريمة، وإن ظلت ظاهرة طبيعية، فإنها تميل إلى فقدان هذه الطابع. ولكن ليس لدينا سبب للإيمان بحقيقة هذا التراجع. بدلا من ذلك، يبدو أن العديد من الحقائق تثبت وجود حركة في الاتجاه المعاكس. ومنذ بداية القرن، وفرت لنا الإحصاءات الوسائل اللازمة لمتابعة مسار الجريمة؛ ومن الواضح أن هذه الوسائل لا تزال قائمة ومع ذلك ، فقد زاد في كل مكان في فرنسا ، حيث تبلغ الزيادة حوالي 300%. ولذلك لا توجد ظاهرة تعرض بأكثر الطرق غير المألوفة جميع أعراض الحياة الطبيعية، حيث يبدو أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بظروف الحياة الجماعية بأسرها. وجعل الجريمة مرضا اجتماعيا سيكون الاعتراف بأن المرض ليس شيئا عرضيا ، بل على العكس من ذلك ، مستمد ، في بعض الحالات ، من القانون الأساسي للكائن الحي و من شأنه أن يمحو أي تمييز بين الفسيولوجي والمرضي. ومما لا شك فيه أيضا أن الجريمة نفسها قد تكون لها أشكال غير طبيعية و هذا ما يحدث عندما يصل على سبيل المثال إلى معدل مبالغ فيه. و ليس هناك شك في الواقع في أن هذا الفائض ذو طبيعة مرضية فما هو طبيعي هو ببساطة أن هناك جريمة، شريطة أن تصل ولا تتجاوز لكل نوع اجتماعي مستوى معين ربما ليس من المستحيل تحديده وفقا للقواعد السابقة نحن هنا في وجود استنتاج يبدو متناقضا للغاية لأنه لا تخطئ تصانيف الجريمة بين ظواهر علم الاجتماع الطبيعي و لا يعني فقط أنها ظاهرة حتمية ولكنها مؤسفة بسبب شر الرجال الذي لا يمكن إصلاحه(دينيس.اندريه1970).

إنه التأكيد على أنه عامل من عوامل الصحة العامة، وجزء لا يتجزأ من أي مجتمع صحي. هذه النتيجة للوهلة الأولى مفاجئة بما فيه الكفاية لدرجة أنها حيرت أنفسنا ولفترة طويلة. ومع ذلك بمجرد أن يهيمن المرء على هذا الانطباع الأول بالمفاجأة، ليس من الصعب العثور على الأسباب التي تفسر هذا الوضع الطبيعي، وفي الوقت نفسه تؤكد في المقام الأول الجريمة طبيعية لأن المجتمع مستحيل أن يكون خالي منها تماما كما اشرنا آنفا.

كما أن الجريمة تتألف من فعل يسيء إلى مشاعر جماعية معينة، تتمتع بطاقة واحدة خاصة. ولكي تتوقف الأفعال التي تعتبر إجرامية عن الارتكاب في مجتمع معين، فإن المشاعر التي تؤذيها يجب بالتالي أن توجد في جميع الضمائر الفردية دون استثناء وبدرجة القوة اللازمة لاحتواء المشاعر المعاكسة. ومع ذلك، وعلى افتراض أن هذا الشرط يمكن الوفاء به فعلا، فإن الجريمة لن تختفي لهذا السبب، بل ستغير شكلها فقط لأن السبب ذاته الذي من شأنه أن يجف مصادر الجريمة سيفتح على الفور مصادر جديدة.

والواقع أنه لكي تنتج المشاعر الجماعية التي يحميها القانون الجنائي لشعب ما، في لحظة معينة من تاريخه، في اختراق الوعي التي كانت مغلقة أمامه، أو في الاستيلاء على المزيد منه حيث لم يكن لديه ما يكفي و يجب أن يكتسب كثافة أكبر من تلك التي كانت عليه حتى ذلك الحين. ويجب على المجتمع ككل أن يشعر بها بشكل أكثر وضوحا لأنهم لا يستطيعون أن يستمدوا من مصدر آخر القوة الأكبر التي تمكنهم من فرض أنفسهم على الأفراد الذين كانوا في يوم من الأيام الأكثر مقاومة لهم.

ولكي يختفي القتلة، يجب أن يصبح رعب إراقة الدماء أكبر في تلك الشرائح الاجتماعية التي يتم فيها تجنيد القتلة ولكن لكي يحدث ذلك يجب أن يصبح أكبر في جميع أنحاء المجتمع. بالمناسبة ومن شأن مجرد عدم وجود الجريمة أن يساهم إسهاما مباشرا في تحقيق هذه النتيجة لأن الشعور يبدو أكثر احتراما عندما يتم احترامه دائما وبشكل موحد و جماعي.

ولكننا لسنا حريصين على أن هذه الحالات القوية للوعي المشترك لا يمكن تعزيزها على هذا النحو دون أن تتعزز في الوقت نفسه الدول الأضعف، التي لم يؤدي انتهاكها في السابق إلا إلى أخطاء أخلاقية بحتة. لهذا الأخير ليست سوى الامتداد للشكل للأول وبالتالي فإن السرقة وعدم الحساسية البسيطة تسيء إلى نفس الشعور الإيثاري، وهو احترام ممتلكات الآخرين فقط هذا الشعور نفسه يشعر بالإهانة من قبل واحد من هذه الأفعال أكثر من الآخر.

وبما أنه من ناحية أخرى ليس لديه في متوسط الضمائر كثافة كافية ليشرح بوضوح بأنه أخف وزنا من هاتين الجريمتين، فإن هذا هو موضوع التسامح الأكبر و هو السبب في أننا ببساطة نلوم عديمي الضمير بينما يعاقب اللص. ولكن إذا أصبح هذا الشعور نفسه أقوى، إلى درجة إسكات الميل الذي يميل الإنسان إلى الهروب في جميع الضمائر، فإنه سيصبح أكثر

حساسية للآفات التي لم تؤثر عليه حتى ذلك الحين إلا قليلا؛ لذلك سوف يتفاعل ضدهم بمزيد من الحيوية و سيكونون هدفا للتوبيخ الأكثر قوة الذي سيجعل بعضهم ينتقل من مجرد أخطاء أخلاقية كما كانوا، إلى حالة الجرائم. فعلى سبيل المثال ستصبح بعض المظاهر غير السوية ، والتي لا تؤدي إلا إلى التوبيخ العلني أو التعويضات المدنية جنحة. تخيل ان يكون هناك مجتمعا مثاليًا ستكون الجرائم الفعلية غير معروفة؛ لكن الأخطاء التي تبدو خبيثة للمبتدئين ستثير نفس الفضيحة التي تثير الجريمة العادية بين الضمائر العادية وبالتالي، إذا كان هذا المجتمع مسلحا بسلطة الحكم والعقاب، فإنه سيصف هذه الأعمال بأنها إجرامية ويعاملها على هذا النحو.

ولنفس السبب يحكم الرجل الصادق المثالي على أدنى إخفاقاته الأخلاقية بقسوة يحتفظ بها الحشد لأعمال إجرامية حقيقية، في الماضي كان العنف ضد الناس أكثر تواترا مما هو عليه اليوم لأن احترام الكرامة الفردية كان أضعف ومع ازديادها، أصبحت هذه الجرائم أكثر ندرة. ولكن أيضا العديد من الأفعال التي أضرت بهذا الشعور قد دخلت القانون الجنائي الذي لم تكن خاضعة له في الأصل ويمكن للمرء أن يتساءل من أجل استنفاد جميع الفرضيات الممكنة منطقيا، لماذا لا يمتد هذا الإجماع إلى جميع المشاعر الجماعية دون استثناء؟. لماذا حتى الأضعف لن يأخذ ما يكفي من الطاقة لمنع المعارضة؟.

إن الضمير الأخلاقي للمجتمع موجود بالكامل "الضمير الجمعي" في جميع الأفراد وحيوية كافية لمنع أي فعل يسيء إليه، سواء كان ذلك من أخطاء أخلاقية بحتة أو جرائم. ولكن هذا التوافق الجمعي الكامل والمطلق مستحيل إلى حد كبير بالنسبة للبيئة المادية المباشرة التي يوضع فيها كل واحد منا. إضافة إلى السوابق الوراثية والتأثيرات الاجتماعية التي نعتمد عليها تختلف من فرد إلى آخر، وبالتالي تنوع الوعي و ليس من الممكن للجميع أن يكونوا متشابهين إلى هذا الحد، من خلال هذا وحده أن كل شخص لديه كائن حي خاص به وأن هذه الكائنات الحية تحتل أجزاء مختلفة من الفضاء و لهذا السبب، حتى بين الشعوب الدنيا، حيث الأصالة الفردية قليلة التطور، إلا أنها ليست صفرا وبالتالي بما أنه لا يمكن أن يكون هناك مجتمع لا يختلف فيه الأفراد بشكل أو بآخر عن النوع الجماعي، فمن المحتم أيضا أن هناك من بين هذه الاختلافات، بعض الاختلافات ذات الطبيعة الإجرامية لأن ما يعطيهم هذه الشخصية ليس أهميتهم الجوهرية، بل ما يضيفه عليهم الضمير المشترك. وبالتالي إذا كانت أقوى، وإذا كانت لديها ما يكفي من السلطة لجعل هذه الاختلافات صغيرة جدا من حيث القيمة المطلقة، فإنها ستكون أيضا أكثر حساسية وأكثر تطلبا وردا على الانحرافات الأصغر عن الطاقة التي تنشرها في أماكن أخرى فقط ضد المزيد من الاعتراضات الكبيرة و إنها تنسب إليها نفس الجاذبية، أي أنها ستصنفها كجرائم (دينيس. اندريه 1970).

ولذلك فإن الجريمة ضرورية و هي مرتبطة بالظروف الأساسية للحياة الاجتماعية بأسرها، ولكنها مفيدة على نفس المنوال لأن هذه الظروف التي يتضامن معها هي نفسها لا غنى عنها

للتطور الطبيعي للأخلاق والقانون. و هي كتلك العوامل الثقافية التي تؤثر في الأفراد بطريقة خفية و دون أن يعلموا و لكنها تطورهم و قد تبدل نمط بعض سلوكياتهم و توصلهم في نهاية المطاف (تي هول 2007).

في الواقع، لم يعد من الممكن اليوم الاعتراض على أن القانون والأخلاق لا يختلفان من نوع اجتماعي إلى آخر فحسب، بل أيضا أنهما يتغيران لنفس النوع إذا تغيرت ظروف الوجود الجماعي ولكن لكي تكون هذه التحولات ممكنة، من الضروري ألا تكون المشاعر الجماعية التي تشكل أساس الأخلاق مقاومة للتغبي، وبالتالي فإن لديها طاقة معتدلة فقط إذا كانت قوية جدا فلن تكون بلاستيكية و هشة.

و كلما زادت المقاومة التي تعارض أي تعديل فهناك ترتيبات وظيفية كترتيبات تشريحية. ومع ذلك، إذا لم تكن هناك جرائم، فلن يتم الوفاء بهذا الشرط لأن مثل هذه الفرضية تفترض أن المشاعر الجماعية كانت ستصل إلى درجة من الشدة و لا شيء جيد إلى أجل غير مسمى وبدون قياس ويجب ألا تكون السلطة التي يتمتع بها الضمير الأخلاقي مفرطة.

ولكي تتطور، يجب أن تظهر الأصالة ولكن لكي يظهر المثالي الذي يحلم بتجاوز قرنه فمن الضروري أن يكون المجرم كذلك، و الذي هو أقل من وقته ممكنا لأن أحدهما لا يذهب بدون الآخر هذا ليس كل شيء "ضريبة التطور".

بالإضافة إلى هذه المنفعة غير المباشرة، تؤدي الجريمة نفسها أحيانا دورا مفيدا في هذا التطور فهو لا يعني فقط أن الطريق لا يزال مفتوحا للتغييرات الضرورية ، ولكن أيضا في بعض الحالات تعد هذه التغييرات مباشرة ليس فقطحيثما وجدت، بل تكون المشاعر الجماعية في حالة المرونة اللازمة لاتخاذ شكل جديد، ولكنها تساعد أيضا في بعض الأحيان على تحديد الشكل الذي ستتخذه مسبقا كم مرة في الواقع هو مجرد توقع للأخلاق القادمة ، كرحلة إلى ما سيكون وفقا للقانون الأثيني، فسقراط كان مجرما ولم تكن إدانته سوى حق ومع ذلك فإن جريمته أي استقلال فكره كانت مفيدة في إعداد أخلاق وإيمان جديدين يحتاجهما الأثينيون آنذاك لأن التقاليد التي عاشوها حتى ذلك الحين لم تعد متناغمة مع ظروف وجودهم لكن حالة سقراط ليست معزولة. فقد تكاثر ويتكاثر بشكل دوري عبر التاريخ وما كان لحرية الفكر التي نتمتع بها حاليا أن تعلن لو لم تنتهك القواعد التي تحظرها قبل أن تلغى رسميا.

ومع ذلك في ذلك الوقت، كان هذا الانتهاك جريمة، في الضمان العامة. ومع ذلك، كانت هذه الجريمة مفيدة لأنها سبقت تحولات أصبحت يوما بعد يوم أكثر ضرورة.

فقد كان للفلسفة الحرة سلائفها الهراطقة من جميع الأنواع التي ضربتها الذراع العلمانية بحق طوال العصور الوسطى وحتى عشية الأزمنة المعاصرة من وجهة النظر هذه يتم تقديم الحقائق الأساسية لعلم الجريمة إلينا في جانب جديد تماما وخلافا للأفكار الشائعة، لم يعد المجرم يظهر

ككائن غير اجتماعي جذريا، كنوع من العناصر الطفيلية وجسم أجنبي وغير قابل للاستيعاب تم إدخاله إلى المجتمع " كالفيروس مثلا" إنه وكيل منتظم للحياة الاجتماعية.

والجريمة من جانبها يجب ألا ينظر إليها بعد الآن على أنها شر لا يمكن احتواؤه ضمن حدود ضيقة جدا ولكن بعيدا عن التهنئة عندما ينخفض كثيرا عن المستوى العادي، يمكن للمرء أن يكون على يقين من أن هذا التقدم الظاهر معاصر ويتزامن مع بعض الاضطرابات الاجتماعية وبالتالي، لا ينخفض عدد الاعتداءات والإصابات أبدا كما هو الحال في أوقات أخرى في الوقت نفسه ونتيجة لذلك يتم تجديد نظرية العقاب أو بالأحرى تجديدها وإذا كانت الجريمة مرضا بالفعل فإن العقوبة هي علاجها ولا يمكن تصورهما بطريقة أخرى (دينيس. اندريه 1970).

وبالتالي فإن جميع المناقشات التي تثار تدور حول ما يجب أن تكون عليه من أجل أداء دورها كسبيل انتصاف. ولكن إذا لم تكن الجريمة مرضية، فإن الغرض من العقوبة لا يمكن أن يكون علاجها ويجب البحث عن وظيفتها الحقيقية في مكان آخر. وبما أن الجريمة ظاهرة من ظواهر علم الاجتماع الطبيعي فلا يترتب على ذلك أن المجرم فرد يتكون عادة من وجهة نظر بيولوجية ونفسية وسوف نفهم هذا الاستقلال بشكل أفضل، عندما نظهر لاحقا الفرق بين الحقائق النفسية والحقائق الاجتماعية كالفذف والإهانات والتشهير والسرقعة وما إلى ذلك. يشير دوركهايم إلى القول بنحن أنفسنا ارتكبنا خطأ الإشارة إلى المجرم بهذه الطريقة لأننا لم نطبق قاعدتنا وعلاوة على ذلك، من الحقيقة أن الجريمة هي حقيقة من حقائق علم الاجتماع الطبيعي و لا يترتب على ذلك أنه لا ينبغي كرهها. فالألم أيضا غير مرغوب فيه، والفرد يكرهه كما يكره المجتمع الجريمة، ومع ذلك فهو جزء من علم وظائف الأعضاء الطبيعي فهو لا يستمد بالضرورة من قانون كل كائن حي فحسب، بل إنه يلعب دورا مفيدا في الحياة ولا يمكن استبداله به ولذلك سيكون من التشويه الفريد لتفكيرنا أن نقدمه على أنه اعتذار عن الجريمة و لن نفكر حتى في الاحتجاج على مثل هذا التفسير، إذا لم نكن نعرف ما هي الاتهامات الغريبة التي يعرضها المرء لنفسه وإليه.

.....

المحاضرة العاشرة.

## نظرية اللامعيارية. الشذوذ. عند روبرت ميرتون و تفسير الجريمة.

الفكرة الأساسية لنظرية روبرت ميرتون حول الشذوذ او اللامعيارية هي أن معظم الناس يسعون جاهدين لتحقيق الأهداف المعترف بها ثقافيا و تتطور حالة الشذوذ عندما يتم حظر الوصول إلى هذه الأهداف لمجموعات كاملة من الأشخاص أو الأفراد والنتيجة هي سلوك منحرف يتميز بالتمرد والتراجع والطقوس والابتكار أو الامتثال و تنتج الجريمة في الغالب عن الابتكار لسلوكات منحرفة تسعى لتحقيق أهداف.

انتشرت نظرية ميرتون في عام 1938، ولكن بسبب الاهتمام الاجتماعي غير المستيقظ، فقد مثلت ما يسمى ب "نظرية النوم". ولم ينص سوى المنشور المجدد في عام 1954 على المصلحة العامة .

و ينقح ميرتون ملاحظات دوركايم من خلال وصف القواعد الاجتماعية المفقودة التي تؤدي إلى الشذوذ وربطها بجانب التناقض و لم تعد الظروف غير الطبيعية مرئية في الفجوة بين الاحتياجات والرضا، ولكن في التناقض بين الأهداف والوسائل تنشأ الجريمة من الاختلاف بين الأهداف الاجتماعية المعترف بها على أنها مشروعة ومحدودية الوصول إلى الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ويختلف هذا التناقض بين الأهداف والوسائل من فئة إلى أخرى، ولكنه ممكن في جميع الطبقات و قد يؤدي التناقض إلى ارتباك الفرد ويسبب الإجهاد النفسي وكذلك الصراعات الاجتماعية.(wickert 2022)

يقوم ميرتون بتركيز اهتمامه ليس نحو الأفراد (المستوى الجزئي)، ولكن في البحث عن تفسير لمعدلات الانحراف المختلفة للمجتمعات والمجموعات المختلفة (المستوى الكلي و تصنيفه لنماذج التكيف من أجل القدرة على التعامل مع هذا الضغط، يتم اللجوء الفردي إلى أحد الأنماط السلوكية التالية:

\*قبول الأهداف الثقافية والتكيف مع التغيير الاجتماعي

\*قبول الأهداف الثقافية، وعدم الاعتراف بالوسائل القانونية لتحقيق الأهداف.

\*خفض / التخلي عن الأهداف الثقافية والحفاظ على الوسائل القانونية لتحقيقها.

\*رفض الأهداف الثقافية والوسائل القانونية.

\*مكافحة أهداف ووسائل تغيير البنى الاجتماعية(wickert 2022).

و وفقا لميرتون، يميل الأشخاص من الطبقات الاجتماعية الدنيا إلى اللجوء إلى مثل هذه الوسائل لأن لديهم فرصا أقل من الطبقات العليا لتحقيق الأهداف الثقافية والآثار المترتبة على السياسة الجنائية.

كما تشير نظرية الشذوذ لدى ميرتون إلى العلاقة المقتبسة كثيرا بين السياسة الاجتماعية والجنائية وبما أن الجريمة في شكل ابتكار (أو حتى التراجع والتمرد) هي نتيجة لعدم المساواة الاجتماعية الهيكلية، فيجب أن تكون مهمة السياسة الجنائية هي حلها ويجب السماح للأشخاص الأضعف اقتصاديا بالتقدم إلى طبقات اجتماعية أعلى أو على الأقل مساعدتهم على تحقيق أهدافهم على النحو الملائم. هذا وكلما قل تميز المجتمع بعدم المساواة الاجتماعية، قل عدد الأشخاص الذين سيصبحون عاديين لذلك يجب أن يكون الهدف هو دولة اجتماعية ورفاهية حقيقية يمكن فيها للجميع تحقيق الأهداف الثقافية بوسائل مشروعة حسب ميرتون.

يمكن الإشارة إلى أن نظرية الشذوذ أو اللامعيارية لدى ميرتون هي في الغالب نفعية في طبيعتها فالناس يتصرفون بشكل إجرامي لأنهم يفتقرون إلى الإمكانيات البديلة.

و في هذا السياق، يشرح ميرتون الجرائم المالية مثل السرقة أو السطو، ولكن ليس جرائم مثل القتل أو الاغتصاب. وبسبب عدم الوصول إلى الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، يفسر ميرتون الإجرام فقط داخل الطبقة الدنيا، لأنه يمكن افتراض أن الطبقتين الوسطى والعليا لديهما بالفعل هذه الوسائل تحت تصرفهم ولا ينظر في إمكانية الوصول إلى وسائل غير مشروعة علاوة على ذلك، لا يجيب ميرتون على سؤال لماذا يتفاعل الناس بشكل مختلف في المواقف العصبية؟ ولماذا يصبح شخص ما طقوسيا أو مبتكرا؟ بالإضافة إلى ذلك لا يوجد تفسير دقيق للمصطلحات مصطلح "الأهداف الثقافية" غير موصوف بشكل كاف فقط بالإضافة إلى ذلك، يرى ميرتون أن الانتقال من السلوك الامتثالي إلى السلوك الإجرامي هو "قفزة" وليس عملية، دون شرح هذه "المهنة الإجرامية".

### نظرية الروابط الاجتماعية ل هيرشي و تفسير الجريمة.

يفترض هيرشي في نظريته للروابط الاجتماعية أن البشر لديهم ميل طبيعي إلى الجنوح. السؤال المثير للاهتمام بالنسبة له هو ما الذي يمنع الناس من انتهاك المعايير؟ فوفقا ل هيرشي، يتم إنشاء المطابقة عن طريق التحكم الاجتماعي حيث يميز هيرشي أربعة أشكال مختلفة من الروابط الاجتماعية وتأثيرها على الرقابة الاجتماعية:

\* التعلق

\* الالتزام

\* المشاركة

\* الاعتقاد. (كرون . وماسي 1980)

و منه حسب هيرشي أنه كلما كانت درجة السيطرة الاجتماعية أقوى وكلما كانت شبكة الروابط الاجتماعية أكثر كثافة ، زاد احتمال تصرف الناس وفقا للمعايير.

و هنا يشير صراحة) إلى الجانحين المراهقين، وبالتالي يتناقض مع الافتراض القائل بأن المراهقين الجانحين يمارسون تأثيرا حاسما على أقرانهم من نفس العمر من خلال "الروابط الاجتماعية" و يفهم هيرشي عناصر التماسك الاجتماعي (الروابط) من خلال التعلق بالأسرة، والالتزام بالمعايير والمؤسسات المقبولة اجتماعيا، والمشاركة في الأنشطة، والاعتقاد بأن هذه الأشياء مهمة.

في المقابل يصف التعلق بقوة الروابط والعلاقات الموجودة مع البيئة الاجتماعية للفرد و العلاقة مع أولياء الأمور مهمة بشكل خاص، ولكن المؤسسات والجهات الفاعلة الأخرى مثل المدرسة أو الأصدقاء تلعب دورا أيضا يمكن أن يمنع التعلق بدائرة الأصدقاء أيضا الانحراف، ولكن فقط طالما أن دائرة الأصدقاء لا تمثل معايير منحرفة.

كما يصف الالتزام بمستوى التفاني المستثمر في المعايير والأهداف التقليدية يفترض هيرشي أن الشخص الذي استثمر بالفعل الموارد والوقت والطاقة في تحقيق أهداف متوافقة لديه ما يخسره من خلال السلوك المنحرف أكثر من الشخص الذي استثمر القليل من التفاني في السعي لتحقيق الأهداف المقبولة اجتماعيا.

و على سبيل المثال، الطالب الذي استثمر الكثير من الوقت لتحقيق درجات جيدة لديه ما يخسره من خلال الطرد أكثر من الطالب الكسول الذي لديه أهمية أقل للدرجات يعني هيرشي أن الشخص الذي يشارك بشكل مكثف في الأنشطة التقليدية لديه وقت وفرصة أقل للانخراط في سلوك منحرف. كما أن الأنشطة المنظمة والمقبولة اجتماعيا مثل المدرسة أو العمل أو تربية الأطفال تعزز الانضباط الذاتي اللازم لمقاومة دوافع السلوك المنحرف.

و يرى هيرشي أن الإيمان هو العامل الرابع في الترابط الاجتماعي وهذا يشير إلى الإيمان بقيم ومعايير المجتمع السائد وصحتها. وكلما تم استيعاب هذه القيم والمعايير، كلما أصبح من الصعب انتهاكها و عندما يتم التشكيك في معنى المعايير، فإن الدافع الجوهري لطاعتها ينخفض أيضا.

يمكن انتقاد نظرية التحكم التي وضعها هيرشي لحقيقة أن الدافع للتصرف بشكل منحرف يفترض ببساطة و يتم تجاهل الأسباب الفردية للسلوك المنحرف و متغيرات هيرشي الأربعة لا تنطبق بسهولة على جميع أشكال الجريمة. كما يمكن النظر إلى جريمة ذوي الياقات البيضاء كمثال و عادة ما يندمج الأشخاص الذين يرتكبون هذا النوع من الجريمة بشكل جيد في المجتمع ولديهم روابط قوية، على الأقل على مستويات المشاركة والالتزام. (كرون . وماسي1980).

هذا و تمت دراسة نظرية الروابط الاجتماعية على نطاق واسع تختلف النتائج باختلاف المتغيرات:

\*يمكن العثور على ارتباطات قوية بشكل عام بين التعلق والالتزام والسلوك المتوافق

\*هناك ميل إلى أن يكون هناك صلة بين الاعتقاد والسلوك المطابق ومع ذلك ، يمكن تفسير الانحراف في هذه الحالة بشكل أفضل من خلال نظريات التعلم هل ينحرف الشخص لأن إيمانه بالقيم التقليدية ضعيف؟ أم أنه ينحرف لأنه تعلم قيما جديدة؟

\*العلاقة بين المشاركة والانحراف غير واضحة وقد تم العثور على نتائج غير متسقة في دراسات مختلفة ترتبط المشاركة جزئيا بشكل إيجابي، وجزءا سلبيا بالانحراف.

\*ترتبط المشاركة مع الأقران الجانحين ارتباطا وثيقا بالانحراف، بغض النظر عن المتغيرات الأخرى هذا الشكل من أشكال السيطرة الاجتماعية، الذي تمارسه الجماعات المنحرفة وبالتالي يعزز الانحراف و يتم تجاهله من قبل هيرشي.

## المحاضرة الحادية عشر

### نظرية جيمس ويلسون وجورج كيلينج . النوافذ المكسورة و تفسير الجريمة.

نظرية النوافذ المكسورة، هي النظرية الأكاديمية التي اقترحها جيمس ويلسون وجورج كيلينج في عام 1982 والتي استخدمت النوافذ المكسورة كاستعارة للاضطراب داخل الأحياء.

تتربط نظريتهم بين الفوضى وعدم الكياسة داخل المجتمع والحوادث اللاحقة للجرائم الخطيرة.

كان لنظرية النوافذ المكسورة تأثير هائل على سياسة الشرطة طوال 1990م وظلت مؤثرة في القرن ال21م. و ربما كان التطبيق الأبرز للنظرية في مدينة نيويورك تحت إشراف مفوض الشرطة ويليام براتون حيث كان هو وآخرون مقتنعين بأن ممارسات صيانة النظام العدوانية لإدارة شرطة مدينة نيويورك كانت مسؤولة عن الانخفاض الكبير في معدلات الجريمة داخل المدينة خلال 1990م.

هذا و بدأ براتون في ترجمة النظرية إلى واقع عملي كرئيس لشرطة العبور في مدينة نيويورك من عام 1990م إلى عام 1992م وتم تعيين فرق من الضباط في ثياب مدنية للقبض على لاعبي القفز ومع زيادة الاعتقالات بسبب الجرح، انخفضت جرائم مترو الأنفاق بجميع أنواعها بشكل كبير. (اركنساس 2007)

وفي عام 1994م عندما أصبح مفوض شرطة مدينة نيويورك قدم براتون "مبادرة جودة الحياة" القائمة على النواخذ المكسورة و اتخذت هذه المبادرة إجراءات صارمة ضد المناولة والسلوك غير المنضبط والسكر العلني، ودعارة الشوارع، وغسل الزجاج الأمامي غير المرغوب فيه أو غيرها من المحاولات المماثلة للحصول على نقود من السائقين المتوقفين في حركة المرور. عندما استقال براتون في عام 1996 ، انخفضت الجنايات بنسبة 40 في المائة تقريبا في نيويورك ، وتم تخفيض معدل جرائم القتل إلى النصف.

و في مضمون النظرية كان المهتمون بإنفاذ القانون والشرطة يميلون إلى التركيز على الجرائم الخطيرة أي أن الشاغل الرئيسي كان يتعلق بالجرائم التي كان ينظر إليها على أنها الأكثر خطورة وتبعية بالنسبة للضحية، مثل الاغتصاب والسرقة والقتل.

حيث اتخذ ويلسون وكيلينغ وجهة نظر مختلفة ورأوا في الجرائم الخطيرة النتيجة النهائية لسلسلة أطول من الأحداث، وافترضوا أن الجريمة تنبع من الفوضى وأنه إذا تم القضاء على الفوضى، فلن تحدث جرائم خطيرة. كما تفترض نظريتهم أيضا أن انتشار الفوضى يخلق الخوف في عقول المواطنين المقتنعين بأن المنطقة غير آمنة و هذا الانسحاب من المجتمع يضعف الضوابط الاجتماعية التي كانت في السابق تبقي المجرمين تحت السيطرة بمجرد أن تبدأ هذه العملية، فإنها تغذي نفسها و أن الفوضى تسبب الجريمة، والجريمة تسبب المزيد من الفوضى والجريمة.

و يعرف العلماء عموما نوعين مختلفين من الاضطرابات الأول هو الاضطراب الجسدي، الذي تجسده المباني الشاغرة والنواخذ المكسورة والمركبات المهجورة والمساحات الشاغرة المليئة بالقمامة.

و النوع الثاني هو الاضطراب الاجتماعي، الذي يجسده الصيادون العدوانيون، والجيران الصاخبون، ومجموعات الشباب الذين يتجمعون في زوايا الشوارع. وكثيرا ما يكون الخط الفاصل بين الجريمة والاضطراب غير واضح، حيث يعتبر بعض الخبراء أفعالا من قبيل البغاء والاتجار بالمخدرات اضطرابا بينما يصنفها كثيرون آخرون على أنها جرائم. (اركنساس 2007)

و على الرغم من اختلاف هذين النوعين من الاضطرابات ، إلا أنه يعتقد أنهما يزيدان من الخوف بين المواطنين والميزة الواضحة لهذه النظرية على العديد من سابقتها في علم الجريمة هي أنها تمكن المبادرات في مجال سياسة العدالة الجنائية من إحداث تغيير، بدلا من الاعتماد على السياسة الاجتماعية كما قدمت نظريات الفوضى الاجتماعية والنظريات الاقتصادية السابقة حولا مكلفة وستستغرق وقتا طويلا لإثبات فعاليتها.

حيث ينظر الكثيرون إلى نظرية النوافذ المكسورة على أنها وسيلة لإحداث التغيير بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة بمجرد تغيير استراتيجيات الشرطة لمكافحة الجريمة كما أن مهاجمة الفوضى أبسط بكثير من مهاجمة مثل هذه العلل الاجتماعية مثل الفقر وعدم كفاية التعليم.

و على الرغم من شعبية النظرية في كل من الأوساط الأكاديمية ودوائر إنفاذ القانون، إلا أن نظرية النوافذ المكسورة لا تخلو من منتقديها و أحد خطوط الانتقاد هو أن هناك القليل من الأدلة التجريبية على أن الفوضى، عندما تترك دون اعتراض، تسبب الجريمة وللتحقق من صحة النظرية في مجملها، يجب إثبات أن الاضطراب يسبب الخوف ، وأن الخوف يسبب انهيار الضوابط الاجتماعية (يشار إليها أحيانا باسم التماسك المجتمعي) ، وأن هذا الانهيار في الضوابط الاجتماعية بدوره يسبب الجريمة.

وأخيرا، يجب إثبات أن الجريمة تزيد من مستويات الفوضى جاء أقوى دعم تجريبي لنظرية النوافذ المكسورة من عمل عالم السياسة ويسلي سكوغان ، الذي وجد أن أنواعا معينة من الاضطرابات الاجتماعية والجسدية كانت مرتبطة بأنواع معينة من الجرائم الخطيرة ومع ذلك أوصى سكوغان بحكمة بالحد من الفوضى في تفسير نتائجه كدليل على صحة نظرية النوافذ المكسورة. حتى هذا الدعم المؤهل قد تم التشكيك فيه من قبل بعض الباحثين ففي إعادة تحليل لبيانات سكوغان، وجد المنظر السياسي برنارد هاركورت أن العلاقة بين اضطراب الحي وخطف المحفظة والاعتداء والاعتصاب والسطو اختفت عندما تم التحكم في الفقر واستقرار الحي والعرق إحصائيا ولم يبق سوى الصلة بين الفوضى والسرقة كما انتقد هاركورت نظرية النوافذ المكسورة لتعزيز سياسات "عدم التسامح مطلقا" التي تضر بالشرائح المحرومة من المجتمع في محاولته لربط الجريمة الخطيرة بالفوضى.

كما وجد عالم العدالة الجنائية رالف تايلور أنه لم يظهر نمط متميز من العلاقات بين الجريمة والفوضى وبدلا من ذلك، ارتبطت بعض الأفعال غير المنضبطة المحددة ببعض الجرائم المحددة وخلص إلى أن الاهتمام بالاضطراب بشكل عام قد يكون خطأ، وأنه على الرغم من الارتباط الضعيف فإن أفعالا محددة قد لا تعكس حالة عامة من الاضطراب. وأشار إلى أن مشاكل محددة تتطلب حولا محددة حيث يبدو أن هذا يوفر دعما أكبر لاستراتيجيات الشرطة الموجهة نحو حل المشكلات أكثر مما كان عليه بالنسبة لنظرية النوافذ المكسورة. (اركنساس 2007)

باختصار ، صحة نظرية النوافذ المكسورة غير معروفة من الأمن أن نستنتج أن النظرية لا تفسر كل شيء وأنه حتى لو كانت النظرية صحيحة ، فإن النظريات المصاحبة ضرورية لشرح الجريمة بشكل كامل بدلا من ذلك، هناك حاجة إلى نموذج أكثر تعقيدا للنظر في العديد من العوامل الأكثر إقناعا فقد أثبتت كل دراسة تقريبا للموضوع صحة العلاقة بين الاضطراب والخوف و هناك أيضا دعم قوي للاعتقاد بأن الخوف يزيد من رغبة الشخص في التخلي عن

المجتمعات غير المنضبطة والانتقال إلى بيئات أكثر مضيافة وهذا الخيار متاح للطبقة المتوسطة القادرة على تحمل تكاليف الانتقال، ولكن ليس للفقراء، الذين لديهم خيارات أقل حيث إذا خرجت الطبقة الوسطى وبقي الفقراء، فإن الحي سيصبح حتماً محروماً اقتصادياً وهذا يشير إلى أن الموجة التالية من التنظير حول ديناميكيات الأحياء والجريمة قد تأخذ منحى اقتصادياً.

.....

كما اشرنا علاه، فإن طريقة الإنتاج الرأسمالية تبدأ عندما يكون لدى الرأسمالي في خدمته عدد كبير بما فيه الكفاية من العمال في أيام النقابات، كان السيد يدفع أيضاً للعمال، لكن فائض القيمة الذي اشتراه منهم لم يكن كبيراً، لأن عددهم كان صغيراً، وهي حقيقة أجبرته على العمل معهم، لأنه بدون هذا كان دخله صغيراً جداً.

الرأسمالي الحقيقي هو الذي يسمح له مقدار فائض القيمة الذي يحصل عليه أن يعيش وفقاً لرتبته، دون العمل مع عماله، مع الاحتفاظ لنفسه فقط باتجاه الأمور لقد شغلت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والجماعات وعدم المساواة الاجتماعية اهتمام آخر من العلماء والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين ونسبوا إليها كثيراً من الأمراض والعلل الاجتماعية وفي مقدمتها ممارسة الجريمة وقد اعتقد بعضهم أن الأمراض الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان المتطورة كأمريكا مثلاً هي المسؤولة إلى حد كبير عن الجريمة وعن تزايد معدلاتها وقد أسهم عدد كبير من علماء الاقتصاد وآخرون غيرهم بمن فيهم علماء الاجتماع بدراسات متعددة لتوضيح اثر العوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة.

في إطار هذا الاتجاه فقد أكد روبرت وودسن R. wodson أنه حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة تكون البنية الاقتصادية ضعيفة ويتمثل هذا الضعف في إهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات الخراب وتدمير الأشياء والممتلكات بسبب الافتقار إلى الخدمات العامة والدعم المالي، ويوضح جيفري أهمية العوامل الاقتصادية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة بقوله (أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة منعها أو ضبطها له صلة قوية بما أصبح يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي للجريمة)

## -المحاضرة الخامسة عشر- نظرية الإحباط.

يشرح كوهين أن المجتمعات يتم تقسيمها إلى طبقات اجتماعية وأن الفرص لا يتم توزيعها بالتساوي في كل منها.

يبدأ الأطفال من الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا في وضع محروم وفي المدرسة يمكن أن يكون لذلك عواقب وخيمة.

إنهم يتنافسون على المكانة. ولكن مكانة تقاس بقيم الطبقة الوسطى بحيث يجدون أنفسهم مع صعوبات أكبر وفي حالة من التوتر والإحباط.

أهم افتراضات المدرسة الكلاسيكية للإحباط تتمثل في :

الافتراضات الرئيسية

المجتمع طبقي في الطبقات الاجتماعية.

الفرص التي لا يتم توزيعها بالتساوي.

الثقافة الفرعية الجانحة.

## -قائمة المراجع

### -المراجع باللغة العربية

- 1-عبد الله عبد الغني غانم . 1994. علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- 2-جمال معتوق. 2008. مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. ج1. دار بن مرابط. الجزائر.
- 3-تي هول ادوارد. 2007. اللغة الصامتة. تر: لميس فؤاد اليحي . الأهلية للنشر و التوزيع . ط1. عمان -الأردن .
- 4-المرشدي، أمال. 2017. "نظرية العوامل المتعددة لأنريكو فيري". 2017/1/19. تاريخ الزيارة 2022 / 2/6 [www.mohamah.net](http://www.mohamah.net)
- 5-رشاد علي موسى . زينب محمد بنت زين العايش. 2009. سيكولوجية العنف ضد الأطفال. عالم الكتب، ط1. القاهرة. مصر.
- 6-عمران آزاد . 2019. "النظريات النفسية للجريمة: التحليل النفسي" . جامعة بنغلادش. Bangladesh University of Professionals موقع [www.academia.edu](http://www.academia.edu) تاريخ الزيارة 2021/3/6.

7- معن خليل العمر.2006، الضبط الاجتماعي . دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

8- دينيس زابو. اندريه نورماندو.1970. الجريمة كظاهرة طبيعية لإميل دوركهايم .مجلة مكتبة كولين ارماند.باريس . Les règles de la méthode .sociologique ط14. تاريخ الزيارة 2021/3/02.

9- كرون، م. وماسي، ج. (1980) . الرقابة الاجتماعية والسلوك الجانح: فحص عناصر الرابطة الاجتماعية. http://www.jstor.org/stable/41.06137 تاريخ الزيارة 2021/12/11.

-المراجع باللغة الأجنبية

10-di Jean Pinatel. 1992. « **Enciclopedia delle scienze sociali Criminologia** » .www.treccani.it/enciclopedia.10.5.2021

11- Diletta Aurora, Della Rocca. 4 Gennaio 2022« **La teoria del delinquente nato: Cesare Lombroso e l'antropologia criminale** »

IL MAGAZINE INVESTIGAZIONI& SCIENZE FORENS.DEDICATO ALLE

12-fabiana,severino de lima.2018. « **lombroso e la teoria del criminale le origini** » ph.d.departement of psicologia, encolopidia , universita telematica,italia.

13- Monica Stronati , 2012. « **Ferri Enrico ,Il Contributo italiano alla storia del Pensiero** » ph, Istituto della Italiana fondata da Giovanni, [italia.www.treccani.it](http://italia.www.treccani.it).10.5.2021.

14- Fioflo.2020 , « Benino di Tullio, l'eredità lombarda dal cuore degli anni Settanta Costituzione delinquenziale e prostituzione Prospettive» letterarie storiche, politiche e artistiche n 34 Pro(i)stituzioni. [www.giornaledistoria.net](http://www.giornaledistoria.net).6/9/2022

15- von Christian Wickert .2022. Merton, • R. K. (1938) Social Structure and Anomie. American Sociological Review, Vol. 3, No. 5 (Oct, 1938)<https://soztheo.de/vu-10/4/2022>.

16-Cloward Richard . and Ohlin Lloyd . **1960. Delinquency and Opportunity: A Theory of Delinquent Gangs**. Glencoe, 111.: Free Press.[encyclopedia.vu](http://encyclopedia.vu) 12/5/2021

17-Sills, David, 1968. **International Encyclopedia of the Social Sciences**. New York: Macmillan and Free Press, 1968. [Encyclopedia.vu](http://Encyclopedia.vu)012/9/2022

18-Bart Christiaanse.2019. **In Handbook on crime and deviance**. Unsplash. Labeling theory: How Labelling Explains Deviance and Crime in Bernburg, J. G .Springer, Cham.[vu](http://vu).12/5/2021.

19-moises cayetano rodriguez.2009.breve introduccion a las teorias criminologicas.academia de seguridad publica de extremadura.madrid Espagne.

THE MODERN CRIMINAL SCIENCE SERIES  
*Published under the Auspices of*  
THE AMERICAN INSTITUTE OF CRIMINAL LAW AND CRIMINOLOGY

Criminality  
AND  
Economic Conditions

BY  
WILLIAM ADRIAN BONGER  
*of Amsterdam, Netherlands*

TRANSLATED BY  
HENRY P. HORTON  
*of Ithaca, New York*

WITH AN INTRODUCTORY DISCUSSION BY  
EDWARD LINDSEY  
*of Ithaca, New York*

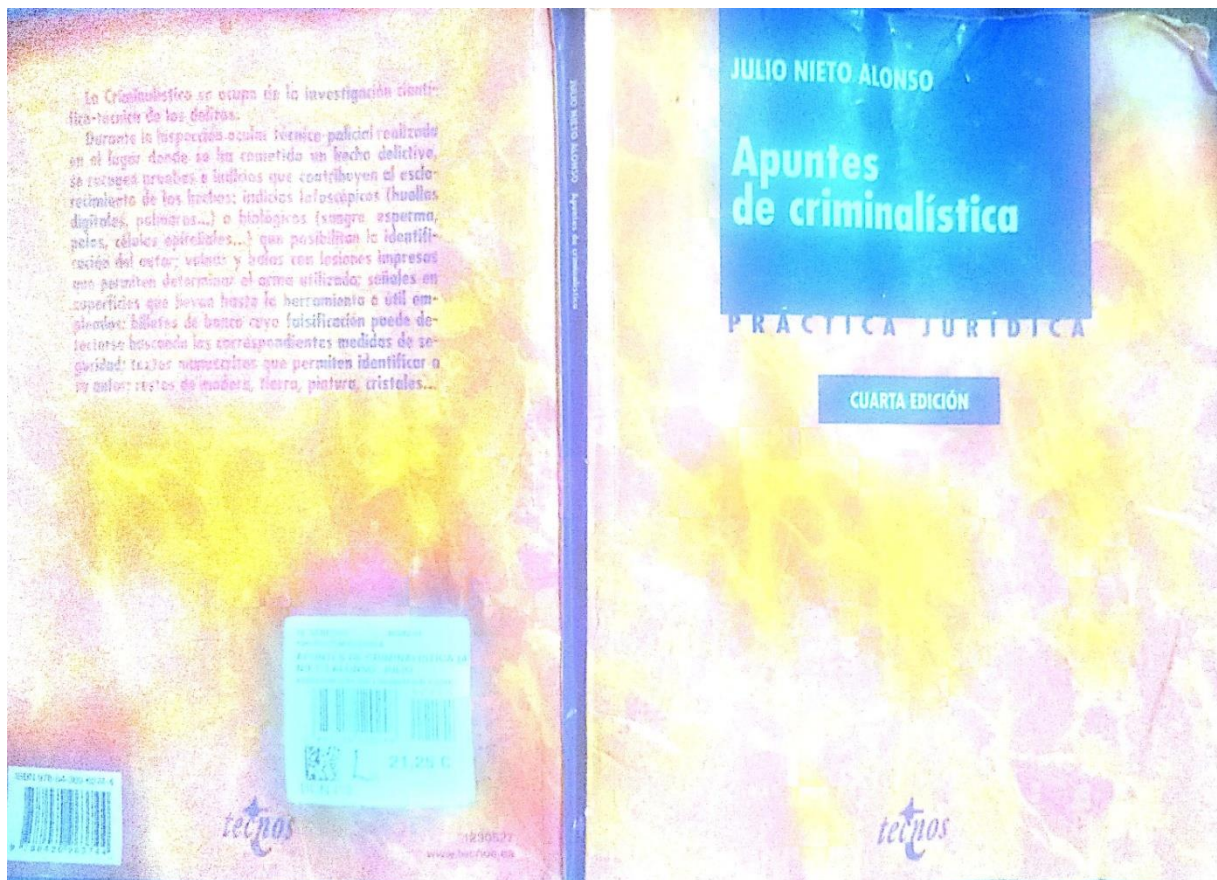
AND WITH AN INTRODUCTION BY  
FRANK H. NORTON  
*Chairman of the Scientific Council of America  
Past-President of The American Institute of Criminal Law  
and Criminology*



LONDON  
WILLIAM HEINEMANN

الملحق 01

## الملحق 02



## الملحق 03

Este libro, escrito con un gran esfuerzo de síntesis y de una manera didáctica, proporciona una lectura sencilla y amena, que facilita el aprendizaje, frente a otras obras, para lectores ya iniciados, que por su extenso contenido y lenguaje excesivamente técnico aburren y cansan al lector.

Esta obra está dirigida a todos los que quieran acercarse a la ciencia criminológica, y especialmente al personal de la policía nacional, guardia civil, policías autonómicas, policías locales, vigilantes de seguridad, personal de instituciones penitenciarias, juzgados, etc.

Hemos de destacar de esta obra el enorme esfuerzo del autor por presentar un texto accesible a las personas que quieran iniciarse en el estudio de la criminología, un esfuerzo de síntesis para la concreción de los conceptos sin abandonar la esencia de los mismos, una maquetación que facilita la comprensión mediante el resaltado y facilita el entendimiento y el recuerdo mediante el resumen.

Es un texto que conjuga, con su sencillez y concreción, lo completo de su contenido.

(Esteban García Morgado  
Coordinador de la Academia de Seguridad Pública de Extremadura)

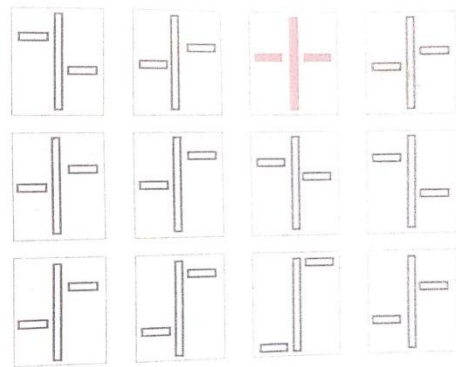


EDITORIAL  
**REUS**  
S.A. - AÑO 1852

Moisés Cayetano Rodríguez

## Breve introducción a las teorías criminológicas

Moisés Cayetano Rodríguez



**ASP** ACADEMIA DE  
SEGURIDAD PÚBLICA  
DE EXTREMADURA

Colección Scientia Iuridica